

جنون الانقلاب إعدامات هزلية "رابعة" تكشف الانتقام من قيادات الإخوان وأبنائهم والإعلاميين



السبت 11 أبريل 2015 م

أصدر المجرم قاضي الإعدامات الشهير بـ محمد ناجي شحاته، حكمه اليوم، في هزلية "غرفة عمليات رابعة" بتثبيت حكم الإعدام على دعوى محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، و13 معتقلًا بينهم 2 غيابيا، والسجن المؤبد على 37 آخرين يواجهون ظروف احتجاز غاية في الصعوبة والتنكيل، ما أدى إلى تدهور صحة أغلبهم.

ووضعت القضية مجموعة من الصحفيين العاملين في عدد من المؤسسات الصحفية الحكومية والخاصة والمستقلة، وهم: مجدى عبد اللطيف حمودة، وإبراهيم الطاهر السيد وهمما صحفيان بجريدة أخبار اليوم، وهانى صلاح الدين "مدير تحرير جريدة اليوم السابع"، وحسن حسنى القبانى "منسق صحفيين من أجل الإصلاح".

ومن شبكة رصد الإعلامية التي عبرها سلطات الانقلاب أحد أقوى أدوات فضح جرائمها بحق الشعب المصري، كلا من سامحي مصطفى "العدير التنفيذي للشبكة"، وعمرو فراج "عضو مؤسس بالشبكة"، وعبد الله الفخرانى "عضو مؤسس"، ومحمد سلطان نجل الداعية صلاح سلطان "عضو مؤسس بشبكة رصد" ويحمل الجنسية الأمريكية، إضافة إلى مسعد حسين عبد الله البربرى "مدير قناة أحرار 25"، ومحمد مصطفى العادلى "مراسل ومذيع بقناة أمجاد الفضائية"، وخالد محمد حمزة عباس "رئيس تحرير موقع إخوان ويب".

أما من المتتحدثين باسم الجماعة، دعوى محمد عارف "المتحدث الإعلامي باسم جماعة الإخوان"، والمهندس جهاد عصام الدداد "المتحدث الإعلامي للجماعة لوسائل الإعلام الأجنبية"، ومراد محمد على "المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للشركة دلمك للأدوية"، فضلاً عن كونه مستشاراً إعلامياً لذبب الحرية والعدالة، والذي تساءل في إحدى جلسات المحاكمة عن سبب توجيه تهمة التريض على حرق الكنائس والأقصام له، موضحاً أن سكرتيره مكتبه مسيحيٌّة إضافة إلى أكبر مديريين لشركته في الخليج مسيحيون أيضاً.

كما تضم القضية، كلا من: أحمد سبيع "صحفى ومستشار إعلامى لحزب الحرية والعدالة"، وعاطف محمد العيد "أمين الإعلام بحزب الحرية والعدالة بالإسكندرية"، إضافة إلى أحمد أبو بركة، وهو محام وأحد قيادات حزب الحرية والعدالة والمعتبرة بنشاطها الإعلامي، وجمال نصار، وليد عبد الرؤوف شلبي، ويوسف طلعت محمود عبد الكريم، ومحمد الصنهاوى، وهم "إعلاميون وصحفيون رافضون للانقلاب العسكري".

وبعتبر كذلك الحكم في قضية غرفة عمليات رابعة، انتقاماً من أبناء قيادات جماعة الإخوان المسلمين، حيث تم اعتقال سعد خيرت الشاطر وهو "مدير الشركة المصرية لأسواق التوفير- زاد"، لا لشيء سوى أنه نجل المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، نفس الأمر تكرر مع عمر حسن مالك، وهو شاب يعمل كرجل أعمال إلى جوار والده حسن مالك القيادي بالجماعة وأحد كبار رجال الأعمال، حيث تم الزج باسمه في القضية وتمت إحالة أوراقه الجلسة السابقة إلى المفتى ضمن 14 آخرين على رأسهم مرشد جماعة الإخوان، ليصدق ناجي شحاته على الحكم اليوم، ويقر إعدام الشاب عمر حسن مالك دون أى سبب واضح أو بينةً. أيضاً لقي محمد صلاح سلطان نجل الداعية صلاح سلطان، والمضرب عن الطعام منذ قرابة 453 يوماً، نفس المصير، حيث حكم عليه بالمؤبد، رغم أنه لم يكن مستهدفاً في الأساس وكان المستهدف في حملة الاعتقالات هو والده، حيث استبدلت قوات الانقلاب هو ومجموعة من زملائه بوالده قبل أن يتم اعتقال والده فيما بعد، والذي حصل على حكم بالإعدام أيضاً في نفس القضية.